الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر
دراسة اقتصادية وقياسية

أ.بكريتي بومدين
أستاذ مساعد (أ) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة مستغانم

ملخص:

يعالج هذا المقال موضوع الجباية العادية مع تبيان أهميتها للدولة، خاصة على المستويات الاقتصادية والمالية، إستنادا إلى الواقع الجزائري وما أفرزه من متناقضات ومشاكل على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي وهذا بهدف إرساء مقاربة علمية جادة حول إشكالية الجبائية العادية ضمن إستراتيجيات السياسة الجبائية، من خلال محاولة إعداد أسس علمية وعملية للجباية العادية خاصة وأن كل الإصلاحات التي مست النسيج الجبائي الجزائري لم تسمح بإعادة هيكلته.

وبعد إجراء دراسة قياسية تبين أهمية الجباية العادية كمورد للإيرادات العامة، وباستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS أسفرت نتائج الدراسة على أن الجباية العادية لها أثر كبير في زيادة الإيرادات العامة، وبالتالي زيادة موارد الدولة، حيث تساهم بنسبة أكثر من 30% في الإيرادات العامة، لذا يتوجب إعطائها أهمية أكبر من خلال الحد من ظاهرة الغش والتهرب الجبائي التي تحول دون زيادة حصيلتها، ورفع الوعي الضريبي لدى المكلف بالضريبة.

كلمات مفتاحية: السياسة الجبائية، الجباية العادية، الجباية البترولية، النظام الجبائي، الميزانية العامة، الإصلاح الجبائي، الإيرادات العامة للدولة.

Résumé :

Cet article a pour objectif de traiter le sujet de la fiscalité ordinaire et, d'en démontrer son importance au niveau économique et financier sur l'Etat, en se référant à la réalité algérienne avec ses contrastes et ses problèmes au niveau national et au niveau local; ceci, dans le but de fonder une approche scientifique sérieuse sur la problématique de la fiscalité

ordinaire dans la stratégie de la politique fiscale, à travers des fondements scientifiques et pratiques de la fiscalité ordinaire, surtout que toutes les réformes ayant touchées le système fiscal algérien n'ont pas permis sa restructuration.

Après l'étude économétrique qui montre l'importance de la fiscalité ordinaire comme étant une ressource des recettes publiques et en utilisant le programme EVIEWS, on a abouti à des résultats qui démontrent que la fiscalité ordinaire a son impact significatif d'augmentation des recettes publiques de l'Etat, étant donné qu'elle contribue à plus de 30% aux recettes publiques, ceci devrait donner une plus grande importance à la fiscalité ordinaire à travers la lutte contre la fraude, l'évasion fiscale et en sensibilisant le contribuable.

Mots clés : politique fiscale, fiscalité ordinaire, fiscalité pétrolière, système fiscal, budget général, réforme fiscale, recettes publiques de l'Etat.

مقدمـة:

إن الهدف من إصلاح النظام الجبائي هو تحسين الفعالية الجباية للإسهام في التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة، وتحديث الإدارة الجبائية لمواكبة التطورات الاقتصادية المستجدة. إلا أن التغيرات الاقتصادية العالمية، والآثار السلبية على فعالية النظام الجبائي الجزائري الذي يعتمد على عائدات المحروقات كمصدر أساسي لتمويل ميزانية الدولة، والتي عرفت انخفاضا محسوسا نتيجة تذبذب أسعار المحروقات لسنة 1986، دفع بالدولة إلى اتخاذ إجراءات وإصلاحات في هذا الميدان فسميت بالجباية العادية والجباية البترولية، من بين هذه الإجراءات هي إعادة تنظيم النسيج الجبائي، حسب قانون المالية لسنة 1992، الذي يعرف بتاريخ بداية الإصلاح الجبائي الجزائري أين لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا، خاصة مع دخول الجزائر في نظام اقتصاد السوق.

تعد الجباية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة إذ تلعب دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة الإختلالات. ويمتد دورها للتأثير في تخصيص

الموارد وضبط الاستهلاك، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع الادخار، وتوجيه الاستثمار، كما تؤثر على العائدات العامة للدولة. والسؤال الذي نطرحه في بحثنا هذا هو:

ما مدى تأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة للدولة ؟

أ– أهمية البحث: يستمد البحث أهميته انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- تعد الجباية العادية أداة لتوجيه سلوكات المجتمع والنشاطات الاقتصادية وضمان التوازن المالي؛
- الدور البارز للجباية العادية في تمويل الإيرادات العامة مقارنة بالجباية البترولية التي يمكن أن تزول بزوال هذه المادة.

ب– أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الأهمية الاقتصادية المالية للجباية العادية؛
- تحديد ثقل الجباية العادية على الاقتصاد الوطني، ودراسة مدى فعالية فعاليتها؛
- تقييم مساهمة الجباية العادية في تفعيل الاقتصاد الجزائري.

ج – المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

للإجابة على إشكالية البحث قمنا بإتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال تحليل تطور إيرادات الجباية العادية وتبيان أثرها على الإيرادات العامة، وكذا معرفة الحدود التي بلغتها الجباية العادية مع إعطاء بعض التوجيهات لأجل الاهتمام بهذا المورد الأساسي، كما تم تدعيم هذا المنهج بالأدوات التالية: القوانين والتشريعات العامة للدولة الجزائرية، الإحصائيات الخاصة بالوضعية الاقتصادية، والجبائية للجزائر مقدمة في شكل جداول لمحاولة معرفة حجم مساهمة إيرادات الجباية العادية وأثرها على الإيرادات العامة. ومن خلال خطة البحث، سنتطرق للمحاور التالية:

- أولا: مفهوم الجباية وأنواعها؛
- ثانيا: تطور الإيرادات الجبائية ومكانتها في الميزانية العامة للدولة؛
- ثالثا: الدراسة القياسية لتأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة للدولة.

أولا: مفهوم الجباية وأنواعها

1- تعريف الجباية العامة:

إن تعريف الجباية يشمل عدة عناصر منها الإتاوة، الرسم، الضريبة، فقد يتحصل الأشخاص الطبيعيين على امتياز بشكل منفرد، فيدفعون مقابل هذا الامتياز إتاوة. كما قد يدفع الفرد إلى الدولة مبلغا من النقود جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة، وهذا يطلق عليه بالرسم. ومع تطور وتغير وظائف الدولة تغيرت طبيعة الرسم وتم إضافة الضريبة التي تستعمل كمورد أساسي لإيرادات الدولة،[1] ومن هنا تظهر أهمية الضرائب في النظام الجبائي.

2- مكونات الجباية العامة:

إن الجباية العامة تتكون أساسا من جباية عادية تتمثل في (الضرائب، الرسوم والإتاوات)، وجباية بترولية:

2-1- الجباية العادية: وتشمل الأنواع التالية:

- **الضريبة:** هي عبارة عن اقتطاع مالي، يتحمله أشخاص طبيعيون ومعنويون حسب قدراتهم التساهمية، وبدون مقابل، بغية تغطية النفقات العامة، وتحقيقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛[2]
- **الرسم:** يعتبر من الإيرادات الهامة التي تعتمد عليها الدولة في التمويل، فالرسم "مبلغ من المال تجبيه الدولة جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة"؛[3]

---

[1] - سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، سنة 2000، ص 115.

[2] - JACQUES SARAF Agrégé d'économie et gestion« Fiscalité » DUNOD Edition 2002/2003, p1, définition de l'impôt.

[3] - عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الرايه للنشرو التوزيع، الأردن، سنة 2007، ص 84.

- **الإتاوة:** تسدد مقابل امتياز فردي فهي مبلغ من المال يفرض على مالك العقار بنسبة المنفعة التي عادت عليه من الأعمال التي قامت بها الدولة أو الهيئات المحلية.[4]

2-2- الجباية البترولية: باعتبارها مورد أساسي وهام والتي بدورها تتمثل في عائدات البترول أو ما يسمى بالذهب الأسود الذي كان ولازال في صدارة اهتمامات أي دولة، سواء توفرت أو لم تتوفر على هذا المورد الطبيعي هام.

3- الإيرادات الجبائية لميزانية الدولة:

تحتاج الدولة لتغطية نفقاتها العامة إلى إيرادات مالية، من بينها الإيرادات الجبائية المتمثلة في الجباية البترولية والجباية العادية، حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة:

3-1- الضرائب المباشرة:

هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر بأي حال،[5] فمثلا ضريبة الدخل سواء كانت على الأشخاص كالضريبة على الدخل الإجمالي (I.R.G) أو على الشركات كما هو الحال بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات (I.B.S) يتحملونها مباشرة دون نقل عبء هذه الضريبة إلى غيرهم، وتتخذ الأشكال التالية:

3-1-1 -الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين، وتفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة متمثل في:[6]

- الأرباح الصناعية، التجارية والحرفية؛ أرباح المهن غير التجارية؛

---

[4]- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2005، ص17.

[5] - BERNARD Salani, **théorie économique de la fiscalité,** Economica, France, année 2002, p. 71.

[6]- المادة 01 من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، سنة 2012.

- عائدات المستثمرات الفلاحية، ورؤوس أموال المنقولة؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية، وتحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي التالي:

الجدول رقم (1): سلم الضريبي على الدخل الإجمالي

شرائح الدخل دج	المعدل
أقل من 120.000	% 0
120.001 – 360.000	% 20
360.001 – 1.440.000	% 30
أكثر من 1.440.000	% 35

Source : Code des Impôts directs et Taxes Assimilées de la DGI, Article 104 : barème IRG progressif, année 2009.

3-1-2- الضريبة على أرباح الشركات IBS:

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات،[7] وتتكون من:

- المؤسسات والهيئات العمومية ذات طابع الصناعي والتجاري؛
- الشركات التعاونية والإتحادات التابعة لها؛
- الشركات التي اختارت الخضوع لها.

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

- 19% بالنسبة للأنشطة منتجة للمواد البناء والأشغال العمومية وكذا السياحية؛
- 20 % بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات؛

[7]- المادة 135، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، سنة 2012

- 10% بالنسبة لعوائد الديون والودائع والكفالات؛
- 20% بالنسبة للمداخيل محصلة في إطار عقد إدارة الأعمال؛
- 10% بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات نقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها تفرض على مؤسسات النقل البحري الجزائري ضريبة.

3-1-3- الرسم على النشاط المهني:

حدد معدل الرسم على النشاط المهني كما يلي:

الجدول رقم (2): معدل الرسم على النشاط المهني

الرسم على النشاط المهني	حصة العائدة للولاية	حصة العائدة للبلدية	صندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المجموع	0.59%	1.30%	0.11%	2%

Source : Article 222 du code des impôts directs et taxes assimilées, année 2012.

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% بالنسبة لرقم الأعمال الناتج عن نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، كما هو مبين في الجدول(3):

الجدول رقم(3) : معدل الرسم على النشاط المهني لرقم الأعمال الناتج عن نقل المحروقات بواسطة الأنابيب

الرسم على النشاط المهني	**حصة العائدة للولاية**	**حصة العائدة للبلدية**	**صندوق المشترك للجماعات المحلية**	**المجموع**
المجموع	%0.88	%1.56	%0.16	%3

Source : Article 222 du code des impôts directs et taxes assimilées, Année 2012

3-1-4- الرسم العقاري: يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية الموجودة فوق التراب الوطني باستثناء الملكيات المعفية من الضرائب صراحة،[8] وتتكون من:

- المنشآت التجارية كائنة في محيط المطارات الجوية، الموانئ، السكك الحديدية؛
- أرضيات البنايات بجميع أنواعها؛
- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لغرض تجاري أو صناعي.

ويحدد الرسم العقاري كما يلي :

- ❖ الملكيات المبنية ذات الاستعمال السكني التي يملكها أشخاص طبيعيون والواقعة في المناطق المحددة عن طريق التنظيم وغير مشغولة سواء بصفة شخصية وعائلية أو عن طر يق الكراء أو الإيجار 10%.
- ❖ الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية:
  - 5% عندما تساوي مساحتها أو تقل عن 500 متر مربع؛
  - 7% عندما تتجاوز مساحتها 500 متر مربع وتساوي أو تقل عن 1000 متر مربع؛
  - 10% عندما تفوق مساحتها 1000 متر مربع.

الملكيات غير مبنية:

- ملكيات غير مبنية متواجدة في مناطق غير عمرانية: 5%
- أراضي عمرانية: نسبها تساوي نسب الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية، بالإضافة إلى 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية.

3-1-5- رسم التطهير:

يؤسس لفائدة البلديات التي تنشغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية وهو رسم سنوي وذلك على كل الملكيات المبنية،[9] يحدد مبلغ الرسم على النحو الآتي:

[8]- المادة 248، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** سنة 2012

[9]- المادة 263، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، سنة 2012

- ما بين 500دج و1000دج، على كل محل ذو استعمال سكني؛
- ما بين 1000دج و10.000دج، على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابه؛
- ما بين 5000دج و20.000دج، على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات؛
- ما بين 10.000دج و100.000دج على كل محل ذو استعمال صناعي أو تجاري.

3-2- الضرائب غير المباشرة:

هي التي يستطيع من يقوم بتوزيعها نقل عبئها إلى غيره،[10] فتكون بمثابة الوسيط فقط وهذه الضريبة ليست لها صفة الثبات والاستقرار كضريبة الاستيراد، التصدير، الإنتاج، الاستهلاك، والرسوم الجمركية... الخ.

3-2-1- الرسم على القيمة المضافة (TVA):

يفرض هذا الرسم على الاستهلاك كما يطبق على العمليات التي لها طابع صناعي تجاري، حرفي أو خاص باستثناء تجارة التجزئة والمساحات الكبرى، ويمكن للأشخاص الذين يخضعون لهذا الرسم سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، تجار الجملة أو الفروع الشركات تخفيض مبلغ الرسم الوارد على فواتير المشتريات من مبلغ الرسم الموجود على فواتير المبيعات.[11]

3-2-2- الرسوم الجمركية:

مما لا شك فيه أن الرسوم الجمركية أقدم الوسائل التي استعملتها الدولة في الرقابة علي التجارة الخارجية والمراد بالتعريفة الجمركية هي جدول الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على السلع الصادرات أو الواردات والهدف من فرض مثل هذه التعريفات الجمركية ليس جبائيا فقط، بل قد تستعمل في حماية

[10] - ANNIE Valée, **Les systèmes Fiscaux**, édition du seuil, Paris, France, année 2000, p.74.

[11] – المادة 01، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة **الرسم على القيمة المضافة**، سنة 2012.

الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية بحيث أن الرسم يفرض علي المنتجات الأجنبية المستوردة للحد منها، وإن كانت الرسوم على الواردات هي أهم أنواع الرسوم الجمركية على الإطلاق.[12]

ثانيا: تطور الإيرادات الجبائية ومكانتها في الميزانية العامة للدولة

إن الأهمية التي تحظى بها فعالية النظام الجبائي كونها مؤشرا هاما يعتمد عليه في الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الجبائية لأي دولة، وما لهذه الأخيرة من دور في تحقيق أهداف السياسة المالية التي تشكل أداة فعالية السياسة الاقتصادية. من هنا سنحاول تبيان تطور الإيرادات الجبائية ومكانتها في الميزانية العامة للدولة.

1- تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة: تتكون ميزانية العامة للدولة من إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية:

1-1 – الإيرادات الضريبية: تتكون هذه الأخيرة من الجباية العادية والجباية البترولية، بالنسبة للجباية العادية فإنها تتكون من:

أ- الضرائب المباشرة: والتي تضم إيرادات الضرائب والرسوم التالية:

- الضرائب التي تستهدف الدخل، والمتمثلة أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات؛
- حقوق التسجيل والطابع: بالنسبة لحقوق التسجيل فهي الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة، فتأخذ بذلك الصبغة الرسمية، ومن ذلك عقود نقل الملكية وحق الانتفاع بالمنقولات، أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار، أما حقوق الطابع، فتتمثل في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات والمدفوعة في شكل طوابع جبائية.

[12]- عبد الناصر نور، نائل حسة عدس، **الضرائب ومحاسبتها**، ، طبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن سنة 2003، ص 18.

ب – **الضرائب غير المباشرة:** وتضم الرسم على القيمة المضافة، الضرائب غير المباشرة على منتجات معينة، كالرسوم الثابتة والقيمية على استهلاك المنتجات الكحولية، بالإضافة إلى الرسم الداخلي على الاستهلاك الخاص بمنتجات التبغ والكبريت، والرسوم الجمركية.[13]

أما بالنسبة للجباية البترولية « fiscalité pétrolière » ، فإنها تضم الإتاوات، الضرائب وكل عوائد المحروقات.

1-2- الإيرادات غير الضريبية: الإيرادات غير الضريبية تشمل المكونات التالية:[14]

- إيرادات أملاك الدول والمتمثلة في حصيلة استغلال، أو تأجير، أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة، وكذا المكافآت التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المباني العامة لمصالح البريد والمواصلات؛
- الإيرادات المختلفة للميزانية كإيرادات بيع المجلات والمنشورات، وبعض الرسوم التي تحصل عليها الدولة من المتاحف، والمناطق الأثرية؛
- الإيرادات الاستثنائية وتتمثل في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي وحقوق الدخول، والهبات المقدمة من الخارج.

يمكننا توضيح تطور هذه الإيرادات من خلال عرض الجدول 04، حيث يتضح أن الإيرادات العامة عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة (1992-2014) بحيث تضاعفت أكثر من سبع (07) مرات، كما يتضح لنا هيمنة الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة، حيث أن أكثر من85.57 % مصدره الضرائب في الفترة (1992-2014)، إلا أنه نلاحظ انخفاضها خلال سنتي 2008-2010 وهذا قد يرجع للأزمة المالية التي تعرضت لها معظم الدول المتقدمة والتي أثرت على أسعار البترول ومن تم انخفاض إيرادات الجبائية للميزانية العامة، وذلك لأن الجباية البترولية تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الجبائية، كما نلاحظ

[13]– الصعدي عبد الله، **دور الضرائب في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، مصر، سنة 2006، ص 132.

[14] - BERNARD Salanie, op.cit. p 79.

الزيادة المستمرة للإيرادات الجبائية من سنة 1992 إلى أن بلغت أعلى قيمة سنة 2014 والمقدرة بـ 3702,19 مليار دج، وترد هذه الزيادة إلى الارتفاع في الناتج المحلى الاجمالي الذي يعود بدوره إلى الارتفاع في أسعار البترول، أما بالنسبة للإيرادات غير الجبائية بلغت متوسط 6.59% في فترة (1992- 2014)، وهي مساهمة ضئيلة جدا لذلك يجب على الدولة أن تهتم بالقطاعات الأخرى.

الجدول رقم(4): تطور إيرادات الميزانية العامة في الجزائر (1992–2014)

البيان / السنوات	الايرادات العامة		الايرادات الجبائية		الايرادات غير جبائية	
	المبلغ (10^9 دج)	%	المبلغ (10^9دج)	%	المبلغ (10^9دج)	%
1992	311,86	100	302,66	97,05	9,20	2,95
1993	313,94	100	300,86	95,77	13,26	4,23
1994	477,18	100	398,35	93,48	78,83	6,52
1995	611,73	100	578,14	94,51	33,59	5,49
1996	825,15	100	786,60	95,53	38,5	4,47
1997	926,66	100	878,77	94,83	47,89	5,17
1998	774,51	100	708,38	91,46	66,13	8,54
1999	950,46	100	874,88	92,04	75,60	7,96
2000	1 578,16	100	1 522,77	96,49	55,42	3,51
2001	1 505,52	100	1 354,62	89,97	150,89	10,03
2002	1 603,18	100	1 425,80	88,93	177,3	11,07
2003	1 966,6	100	1 870,1	95,09	96,5	4,91
2004	2 226,2	100	2 149,2	96,54	70,5	3,44
2005	3 082,60	100	2 912,53	94,48	170,06	5,51
2006	3 582,30	100	3 430,01	95,74	152,28	4,25
2007	3 688,50	100	3 479,84	94,34	208,65	5,65

7,63	221,7	92,36	2 680,70	100	2 902,4	2008
6,16	201,8	93,83	3 073,60	100	3 275,4	2009
8,94	275	91,05	2 799,64	100	3 074,64	2010
12,41	424,81	87,35	2 978,29	100	3 403,10	2011
9,62	372,98	90,37	3 503,38	100	3 876,36	2012
10,8	446,33	89,20	3 687,99	100	4 134,32	2013
5,97	234,96	94,03	3 702,19	100	3 937,15	2014

Source : www.ons.dz Budget général de L'Etat de 1992 à 2014.

2- تحليل تطور الإيرادات الجبائية بالنسبة للإيرادات العامة للدولة

لقد عرفت الإيرادات الجبائية، تطورا ملحوظا خلال الفترة (1992-2014)، سواء في حجمها المطلق، أو في تركيبها، أو تغير نسبتها، لذلك سنقوم بتحليل دورها في تمويل ميزانية الدولة.

2-1- تطور مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة

ترتكز الدولة بغية ضمان سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها السنوية على مصادر متنوعة لضمان الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها، هذه الإيرادات تتمثل أساسا في وإيرادات الجباية العادية والجباية البترولية.

وباعتبار أن الجباية البترولية تمتاز بعدم الاستقرار، وتذبذب حصيلتها، وفقا بتذبذب الأسعار البترول، إلى جانب تأثرها بتغير سعر الصرف الدينار أو الدولار، كما أن الجباية العادية كانت دوما تحت المستوى المطلوب والمرغوب فيه، فإن ذلك أثر بشكل كبير على الإيرادات الكلية للميزانية العامة، ولكن بفضل الإصلاحات الجبائية تطورت مساهمة إيرادات الجبائية العادية بالنسبة للإيرادات العامة، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم(1): منحنيات تطور الجباية العادية، الجباية البترولية، والإيرادات العامة (1992-2014).

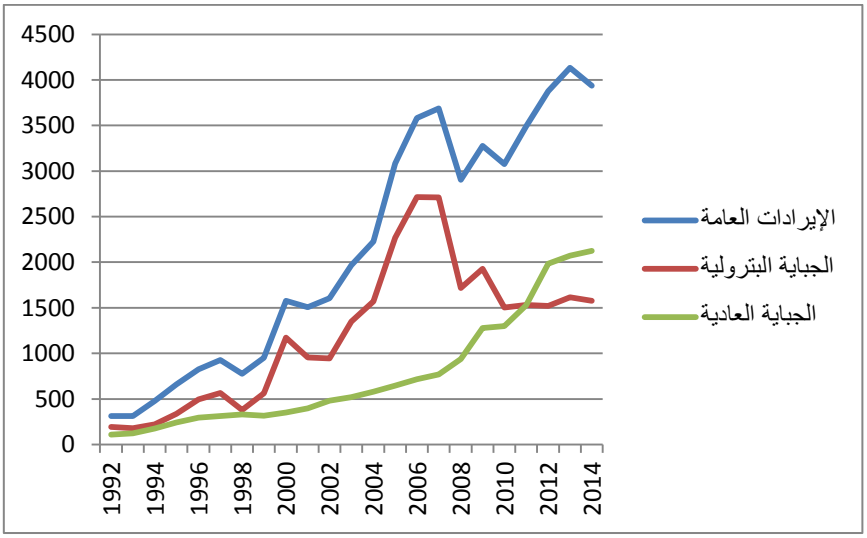

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

www.ons.dz Budget général de L'Etat de 1992 à 2014.
www.mfdgi.org Evolution des Recouvrements Affectés au Budget de l'Etat 1992 à 2014.

انطلاقا من سنة 1992، أين صاحب هذه المرحلة قيام الجزائر بإصلاح جذري في نظامها الضريبي الذي شرع في سنة1991، وبدأ تطبيقه سنة1992، حيث نلاحظ ارتفاع حصيلة الجباية العادية من حيث المردودية المالية حيث بلغت 108.86 مليار دج سنة 1992، واستمرت في التزايد لتصل سنة 2014 إلى 2 124.46 مليار دج، إلا أن مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة بقيت ضعيفة إلى حد ما فهي لم تتجاوز 40% خلال فترة (1992-1997)، أما خلال الفترة (2000-2009)، نلاحظ تذبذب في النسبة المئوية بحيث ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى ويدل هذا على عدم تحكم الدولة في هذا المصدر المالي الأساسي وهو الضريبة.

أما في السنوات الثلاثة الأخيرة نجد أن مساهمتها كانت جيدة أين بلغت نسبتها 51.19% سنة 2011، في حين أن الجباية البترولية كانت مساهمتها كبيرة جدا وبمتوسط 59.88% لتتدهور سنة 1998

بفعل انخفاض أسعار البترول، إلا أنه خلال الفترة (1999-2007) تطورا من حيث مردوديتها، مما جعل من نسبة مساهمتها كبيرة جدا، على عكس الجباية العادية التي بقيت مساهمتها متواضعة إلى أن ارتفعت في السنوات الأخيرة لتصل أعلى نسبة 53,95 % سنة 2014.

2-2- تطور مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إجمالي الإيرادات العامة:

من الأهداف الأساسية التي كان يرمي إليها الإصلاح الضريبي في الجزائر هو تحسين مردودية الجباية العادية المكونة من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وذلك لرفع من مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة، وهذا ما يبينه الشكل أدناه:

الشكل رقم (2): تطور مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الإيرادات العامة

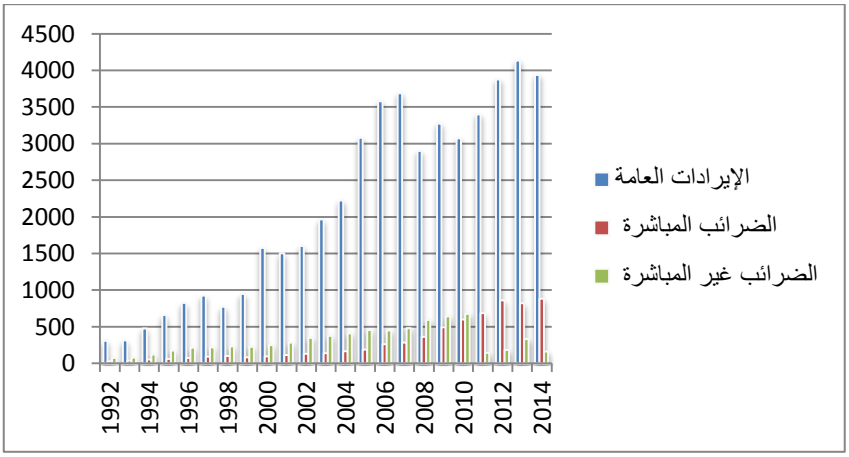

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

www.ons.dz Budget général de L'Etat de 1992 à 2014.

من خلال الشكل البياني يتضح أن مساهمة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة كانت متوسطة خلال الفترة (1992-1998) وهو ما يفسره الاهتمام الإصلاح الضريبي، ولكن سرعان ما تراجعت نسبتها، بحيث بلغ متوسطها في الفترة (1992-2010): 9.03%، وقد يعود هذا، إلى انخفاض مداخيل الأفراد وأرباح الشركات، وعدم فعالية الضرائب على رأس المال، ولتفشي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.

أما عن الضرائب غير المباشرة فتعد مصدرا للإيرادات الضريبية وأيضا لإجمالي الإيرادات العامة، إذ قدرت مساهمتها بـ 21.59% في متوسط فترة (1992-2010)، وصلت مساهمتها 29.94% في سنة 1998 وهذا ناتج على إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة ، مع توسيع مجالات تطبيقه بتخفيض عدد الإعفاءات عبر مختلف القوانين المالية السنوية.

ثالثا: الدراسة القياسية لتأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة للدولة.

بعد الدراسة النظرية وتبيان أهمية الإيرادات الجبائية كمصدر هام من مصادر الإيرادات العامة، سنحاول في هذا المحور أن نقدر وبطريقة علمية قياسية تأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة.

- **الإيرادات العامة:** تمثل المتغير التابع حيث أن التغير في الإيرادات العامة تعد أهم المؤشرات النمو الاقتصادي، وتشمل الإيرادات العامة الإيرادات غير الجبائية والإيرادات الجبائية هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى قسمين الجباية العادية والجباية البترولية كما ذكرنا سالفا.
- **الجباية العادية:** تمثل المتغير المستقل والذي يمكن من خلاله أن ترفع الدولة من إيراداتها العامة وبالتالي التحكم في النشاط الاقتصادي للبلاد.

1-صياغة النموذج القياسي الخاص بالجباية العادية:

يتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج القياسي الخاص بتأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة. وسنقوم بتجريب صيغتين رياضيتين: وهما الصيغة الخطية والصيغة غير الخطية (اللوغاريتمية) لكل نموذج:

النموذج الخطي: $Y_i=B_0+B_1\ FISCOR_i+U_i$

حيث أن النموذج ذو طابع احتمالي لهذا تم إدخال U_i الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الإيرادات العامة والتي يصعب قياسها.

وتعرف:

B: معلمة النموذج؛

(i): تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i؛

Y: المتغير التابع والذي يمثل الإيرادات العامة (RECETTESP). الوحدة بـ مليون دينار؛

X : المتغير المستقل والذي يمثل الجباية العادية (FISCOR). الوحدة بـ مليون دينار.

بعد التعرف على المتغيرات وتجميع البيانات الخاصة بفترة الدراسة (1992- 2012)، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويعتبر أول مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة كما يلي:

$$Y=\int(FISCOR)$$

النموذج الثاني : $Ln(Y_i)=Ln(B_0)+ B_1. Ln(FISCOR_i)$

لكل نموذج فرضيات واجبة التحقق:

$U_i \rightsquigarrow N(0,\sigma^2)$

$\mathcal{E}(u_i) = 0$

$\mathcal{E}(UiXi) = 0$

$\mathrm{Cov}(UiUj) = 0$

$var(u_i)\ \mathcal{E}(u_i^2) = \delta^2$

2-**تقدير النموذج القياسي**: يتم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية كونها من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EVIEWS4)، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج، كانت نتائج التقدير الخطي واللوغاريتمي كما يلي:

2-1 نتائج تقدير النموذج الخطي لتأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة:[15]

$RECETTESP_i = 727.5924 + 1.798510\ FISCOR_i$ ..... (1)

t= (3.260674) (7.958230)

R^2= 0.750988 N= 23 F= 63.33343

DW= 0.572444 Prob= 0.000000

[15]- أنظر الملحق رقم: (1).

2-2- نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لتأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة:[16]

$$Ln(RECETTESP_i) = 1.749253 + 0.894468\ Ln(FISCOR_i) \quad .....(2)$$

t= (3.853220) (12.52124)

R^2= 0.881877 N= 23 F= 156.7814

DW= 0.577461 Prob= 0.000000

3- التحليل الاقتصادي والإحصائي والقياسي للنماذج المقدرة:

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من وجهة النظرية الاقتصادية وصلاحيته من الناحية الإحصائية واختباره من الناحية القياسية.

3-1 -تحليل اقتصادي:

من خلال نتائج تقدير النموذج الخطي للمعادلة رقم(1) نلاحظ أن معامل الجباية العادية B_1 إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الإيرادات العامة) والمتغير المفسر (الجباية العادية)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، فإذا تغيرت إيرادات الجباية العادية بوحدة واحدة فإن معدل الإيرادات العامة سيتغير بـ 1.798510 وحدة إذا معامل B_1 له معنوية اقتصادية.

3-2 -تحليل إحصائي: عند اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط يتم التطرق إلى مجموعة من المعايير القياسية والإحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال المعايير الإحصائية حيث تصف مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج ويتم اختبارها باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F وR^2 معامل التحديد، ثم اختبار مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه .

3-2-1 اختبار معنوية المعالم: تستخدم إحصائية ستودنت لاختبار معنوية معالم النموذج، وذلك باختبار الفرضيتين:

[16]- أنظر الملحق رقم (2).

- فرضية العدم: $H_0 : B_0=0$
- الفرضية البديلة: $H_1 : B_0\neq0$

يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_C للمعلمة المقدرة والقيم الجدولية t_{th} وذلك عند مستوى خطر 5% ودرجة حرية (n-k) والتي كانت قيمتها 2.0796.

الجدول(5): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنويةProb
الثابت	B_0	3.2606	2.0796	0.0037
FISCOR	B_1	7.9582	2.0796	0.0000

المصدر: بناء مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

بالنسبة للمعلمة B_0 نلاحظ أن القيمة المحتسبة t_c أكبر من القيمة الجدولية t_{th} وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 أي أن المعلمة B_0 لها معنوية إحصائية، حيث أن أدنى مستوى معنوية prob تساوي 0.0037 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 0,3 % عند مستوى خطر 5%.

بالنسبة لمعامل الجباية العادية B_1 نلاحظ أن القيمة المحتسبة $t_{th}<t_c$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_1 يساوي الصفر أقل من 5 %، وعليه نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_1 له معنوية إحصائية، ومنه نستطيع القول أن حجم إيرادات الجباية العادية له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تقييم معدل الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (الجباية العادية) يؤثر على المتغير التابع (الإيرادات العامة).

3-2-2 اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

نستخدم اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من معطيات الملحق رقم1.

بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي فإن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ R^2= 0.750988 وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغير التابع يتم تفسيره بنسبة 75.09 % من التغيرات التي تحدث على الإيرادات العامة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الإيرادات العامة والمتغير المفسر(إيرادات الجباية العادية)، أما الباقي 24.91 % تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج وتتضمن حد الخطأ.

ولاختبار المعنوية الإجمالية للمعالم سنستخدم اختبار فيشر F ، الذي يختبر صحة احدى الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم: $H_0 : B_1=0$
- الفرضية البديلة: $H_1 : B_1 \neq 0$

سنقارن القيمة المحتسبة F_{cal} والمقدرة بـ F= 63.33343 مع القيمة الجدولية F_{tab} عند مستوى خطر 5% ودرجة حرية 21

$$F_{n-k-1}^{k} = F_{23-1-1}^{1} = F_{21}^{1} = 4.32$$

وعليه وجدنا أن القيمة المحتسبة $F_{tab}<Fcal$ وعليه نقبل بالفرضية البديلة ما يدل على وجود علاقة خطية جوهرية بين المتغير التابع والمفسر إذن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر نلاحظ أن الجباية العادية لها معنوية اقتصادية وإحصائية، مع وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمفسر.

4- الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج اللوغاريتمي:

بنفس الخطوات السابقة يتم دراسة مدى صلاحية النموذج المقدر:

$$Ln(RECETTESP_i) = 1.749253 + 0.894468\ Ln(FISCOR_i) \ldots\ldots (2)$$

بالنسبة لمعامل لوغاريتم الجباية العادية B_1 نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الإيرادات العامة) والمتغير المفسر (الجباية العادية)، وتتفق هذه النتيجة النظرية الاقتصادية

حيث إذا تغير حجم الجباية العادية بـ 1% فإن معدل الإيرادات العامة سيتغير بـ 0.89% إذن نقر بصحة معامل B_1 اقتصاديا.

4-1 الدراسة الإحصائية:

سنختبر معنوية معلمات النموذج باستخدام اختبار ستودنت عند مستوى خطر 5%. وقد اوضحت النتائج ما يلي:

فبالنسبة للمعلمة B_0 نلاحظ أن القيمة المحتسبة t_c =3.85 أكبر من القيمة الجدولية t_{th} وعليه سنرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_0 لها معنوية إحصائية، وأدنى مستوى معنوية Prob= 0.000000 أي أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 0%.

أما لمعامل لوغاريتم الجباية العادية B_1 نلاحظ أن القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية ولدينا أدنى مستوى معنوية يساوي الصفر لـ B_1 وعليه نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_1 معنوي، ومنه يمكن القول أن معامل إيرادات الجباية العادية لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5% في تفسير معدل الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة.

4-2 اختبار المعنوية الكلية للنموذج: انطلاقا من الملحق رقم (2): نجد أن معامل التحديد يقدر بـ R^2= 0.881877 حيث أن المتغير المفسر يتحكم بنسبة 88.18% في التغيرات التي تحدث على الإيرادات العامة مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل الإيرادات العامة والمتغير المفسر، أما الباقي 11.82% فيفسر بعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

4-3 اختبار فيشر:

نلاحظ أن القيمة المحسوبة والمقدرة بـ F_c= 156.7814 أكبر من القيمة الجدولية 4.32 وعليه نقبل بالفرضية البديلة ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمفسر إذن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

يلاحظ مما سبق أن النموذجين مقبولين من الناحية الإحصائية والاقتصادية إلا أنه يمكن المفاضلة بينهما على أساس عدة معايير كمعامل التحديد المعدل على أساس أكبر قيمة ومعياري AKAIKE وSCHWARZ إضافة إلى مجموع مربعات البواقي للأخطاء ومجموع الأخطاء للانحدار والتي تعبر عن الخطأ على أساس أقل قيمة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): المقارنة بين النموذجين:[17]

النماذج	معيار AKAIKE	معيار SCHWARZ	S.E OF REGRESSION	S OF RESID	$\overline{R}^2$
النموذج الأول	15.95	16.05	677.3675	9635362	0.75
النموذج الثاني	0.45	0.55	0.29	1.78	0.88

المصدر: ثم الاعتماد على بيانات الملحق رقم (1) و(2)

من خلال المقارنة يظهر أن النموذج الثاني هو الأفضل كما أن شكل الانتشار للنموذج الأول أخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (3): شكل الانتشار للنموذج الخطي

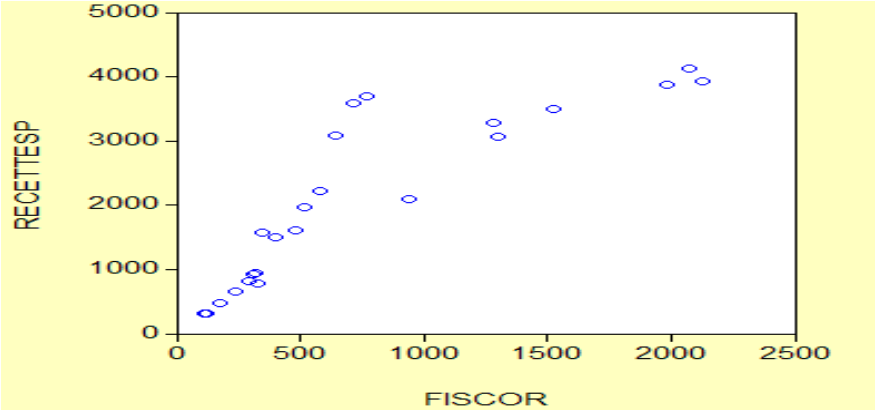

المصدر: ثم اعتمادا على برنامج Eviews4

[17]- أنظر الملحق رقم (1)، (2).

5- دراسة استقرارية النموذج:

اختبار استقرارية النموذج (test cusum)

هذا الإختبار يعمل على دراسة استقرارية النموذج ككل وعلى طول الفترة الزمنية، ويتم حكم فيه على وجود استقرارية أو عدم وجودها من خلال ملاحظة المنحنى إذا اجتاز الممرين هذا يعني عدم وجود اسقرارية للنموذج أما إذا كان داخل الممرين نقول أن هناك استقرارية للنموذج.

وعليه يتم وضع فرضيتين التاليتين: H_0: النموذج مستقر

H_1: النموذج غير مستقر

الشكل رقم (4): استقرارية النموذج

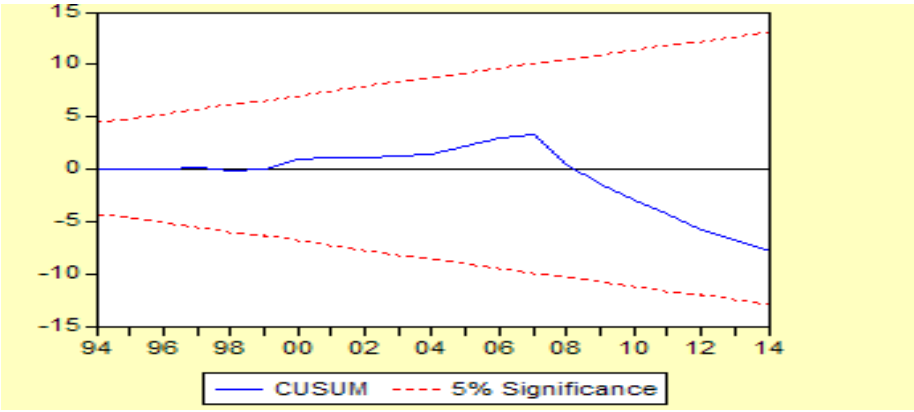

المصدر:تم الاعتماد على برنامج Eviews4

بما أن المنحنى لم يخرج من الممر أي أن النموذج مستقر خلال هذه الفترة.

6- اختبار النموذج من الناحية القياسية:

6-1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: سنختبر النموذج لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews4 حيث كانت النتائج كالتالي:

الشكل رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

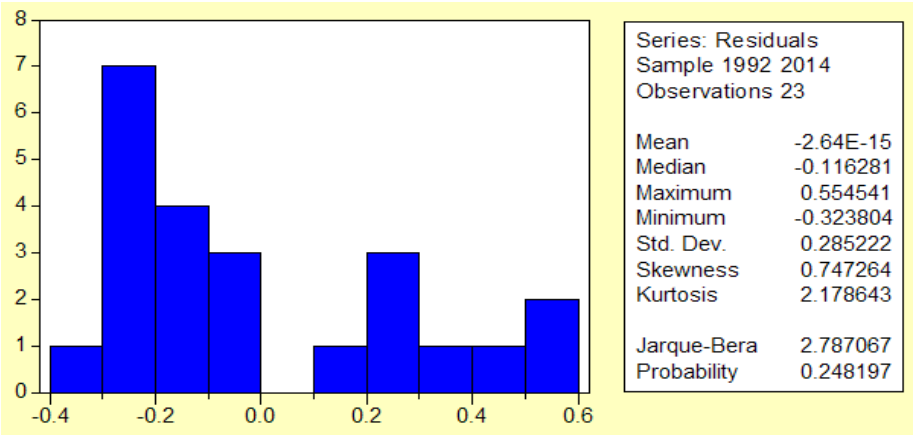

المصدر:تم الاعتماد على برنامج Eviews4

بما أن أدنى مستوى معنوية Prob=0.24 أكبر من 0.05 وعليه فإن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

6-2-اختبار عدم تجانس التباين white: [18] يستعمل الاختبار للكشف ما إذا كان هناك عدم تجانس بين الأخطاء أم لا. بما أن أدنى مستوى معنوية Prob=0.50 أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية ثبات التباين.

6-3- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

سيتم إختبار الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم: $H_0 : p=0$
- الفرضية البديلة: $H_1 : p\neq0$

حيث نقارن قيمة DW المحسوبة والتي تساوي 0.57 وقيمة DW المستخرجة حيث عدد المشاهدات يساوي 23 وعدد المتغيرات المستقلة K=1 نجد كل من قيم d_u ,d_L على التوالي 1.44، 1.26 .

[18]- أنظر الملحق رقم (3) White Heteroskedasticity Test

وعليه فإن قيمة DW المحسوبة تقع ضمن منطقة غير حاسمة أو غير محددة وبالتالي النموذج له مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء وقد يكون راجع لإهمال متغيرات لها تأثير على الظاهرة المدروسة ولذلك سنقوم بمعالجة هذا المشكل عن طريق الارتباط من الدرجة الأولى AR(1).

الجدول رقم (7): **تصحيح اختبار داربن واتسون من الدرجة الأولى**

Dependent Variable: LNRECETTESP
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 11:21
Sample(adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 8 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.225432	1.695531	1.902314	0.0724
LNFISCOR	0.675010	0.245613	2.748263	0.0128
AR(1)	0.740977	0.150320	4.929318	0.0001

R-squared	0.931236	Mean dependent var	7.456737
Adjusted R-squared	0.923998	S.D. dependent var	0.766590
S.E. of regression	0.211337	Akaike info criterion	-0.144599
Sum squared resid	0.848606	Schwarz criterion	0.004180
Log likelihood	4.590589	F-statistic	128.6540
Durbin-Watson stat	2.123112	Prob(F-statistic)	0.000000

Inverted AR Roots	.74

المصدر: تم الاعتماد على البرنامج Eviews4

من خلال الجدول يلاحظ أن قيمة DW الجديدة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وعليه النموذج حاليا لا يعاني من مشكل الارتباط.

خـــاتمة:

الجزائر كغيرها من الدول سعت إلى إعادة الاعتبار لدور الجباية العادية وتأثيرها في الاقتصاد، وهذا لأجل تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية والرفع من مردودية الجباية العادية، وقد تبين لنا خلال تقييمنا لفعالية الجباية العادية محدودية هذه الأخيرة، وذلك باستعمالنا المعايير المحددة لقياس هذه الفعالية فانطلقنا

من تقييم المردودية المالية للجباية العادية الذي بين لنا أن الجباية البترولية مازالت إلى يومنا هذا تمثل المورد الأول للميزانية العامة للدولة، كما أن إصلاح النظام الضريبي لم يكن له دور فعال في الرفع من مردودية الجباية العادية إلى جانب عدم قدرته على التأثير في هيكلها الذي بقيت تسيطر عليه الضرائب غير المباشرة بصورة كبيرة وواضحة.

ومن خلال دراستنا النظرية والتطبيقية استخلصنا أن للجباية العادية تأثير كبير على الإيرادات العامة، فهي مقارنة بالجباية البترولية تعد المصدر الثاني بالنسبة للإيرادات العامة، إلا أنه وبالرغم من تزايد حصيلة الجباية العادية لم تستطع الدولة تحقيق هدفها الرامي إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

قائمـة المراجـــع:

مراجع باللّغة العربية:

مؤلفات:

1. الصعدي عبد الله، ***دور الضرائب في تحقيق التنمية***، دار النهضة العربية،مصر، سنة 2006؛

2. حميد بوزيدة، ***جباية المؤسسات***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2005؛

3. سوزي عدلي ناشد، ***الوجيز في المالية العامة*** ،الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، سنة 2000؛

4. عادل فليح العلي، ***المالية العامة والتشريع المالي الضريبي***، دار الرايه للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2007؛

5. عبد الناصر نور، نائل حسة عدس، ***الضرائب ومحاسبتها***، طبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، سنة 2003؛

قوانين وتشريعات:

1. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2012؛

2. قانون الرسم على القيمة المضافة لسنة 2012.

مراجع باللّغة الأجنبية:

مؤلفات:

1. ANNIE Valée, ***Les systèmes Fiscaux***, édition du seuil, Paris, France, année 2000.
2. BERNARD Salani, ***théorie économique de la fiscalité,*** Economica, France, édition 2002.
3. JACQUES SARAF Agrégé d'économie et gestion « *Fiscalité* », DUNOD, Edition 2002/2003.

مواقع إلكترونية:

1. www.ons.dz
2. www.mfdgi.gov

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (1)

Dependent Variable: RECETTESP
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 08:20
Sample: 1992 2014
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	727.5924	223.1417	3.260674	0.0037
FISCOR	1.798510	0.225994	7.958230	0.0000

R-squared	0.750988	Mean dependent var	2102.392
Adjusted R-squared	0.739131	S.D. dependent var	1326.212
S.E. of regression	677.3675	Akaike info criterion	15.95725
Sum squared resid	9635362.	Schwarz criterion	16.05598
Log likelihood	-181.5083	F-statistic	63.33343
Durbin-Watson stat	0.572444	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم (2)

Dependent Variable: LNRECETTESP
Date: 05/19/15 Time: 08:23
Sample: 1992 2014
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.749253	0.453972	3.853220	0.0009
LNFISCOR	0.894468	0.071436	12.52124	0.0000

R-squared	0.881877	Mean dependent var	7.382207
Adjusted R-squared	0.876253	S.D. dependent var	0.829883
S.E. of regression	0.291934	Akaike info criterion	0.458366
Sum squared resid	1.789739	Schwarz criterion	0.557104
Log likelihood	-3.271203	F-statistic	156.7814
Durbin-Watson stat	0.577461	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم (3)

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	0.638217	Probability	0.538656
Obs*R-squared	1.379835	Probability	0.501617

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 10:13
Sample: 1992 2014
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.862553	0.923055	-0.934455	0.3612
LNFISCOR	0.290860	0.296895	0.979671	0.3390
LNFISCOR^2	-0.022071	0.023571	-0.936362	0.3603

R-squared	0.059993	Mean dependent var	0.077815
Adjusted R-squared	-0.034008	S.D. dependent var	0.086378
S.E. of regression	0.087835	Akaike info criterion	-1.905607
Sum squared resid	0.154300	Schwarz criterion	-1.757499
Log likelihood	24.91448	F-statistic	0.638217
Durbin-Watson stat	0.931477	Prob(F-statistic)	0.538656